

تحركت قطر وتركيا على خط الأسرى العسكريين فعلق العلماء وساطتهم حملة من 8 آذار على قائد الجيش بسبب أحداث عرسال «المستقبل»: يريدون إعدام فرصة وصوله إلى الرئاسة

مصادر: التمديد في سبتمبر والثنائي الشيعي لن يجازف بالفراغ وخسارة موقعه في رئاسة «النواب»

بيروت - محمد حروفش

مع استمرار غياب أي معطى جديد لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، بدأ التمديد للمجلس النيابي أقرب إلى الواقع.

ويشغل المسؤولون في إعداد السيناريو الخاص به، بعدما أدت الحكومة قسطها للعلا ووقعت مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، رامية كرة التمديد في ملعب مجلس النواب.

وفي وقت تردد ان التمديد سيتم خلال سبتمبر المقبل، أشارت مصادر متباعدة إلى ان حزب الله يترقب في إعطاء موقف نهائي، لا بل ان المواقف الصادرة عن نوابه هي أقرب إلى إجراء الانتخابات، علما بأنه في التمديد السابق لم يراع الحزب العماد ميشال عون ولم يأخذ في الاعتبار ردة فعله لا في التمديد النيابي ولا العسكري.

ولفتت المصادر إلى ان موقف الحزب أيضا على غرار الرئيس نبيه بري غير مفهوم، لأن المعطيات التي دفعته سابقا إلى التمديد ما زالت نفسها.. من تفرغه للقتال السوري الذي تضاعفت مسؤوليته فيه بعد الأحداث العراقية.. إلى سعيه لعدم توتير المناخات السياسية، لأن الحملات الانتخابية ستعبد تسخين الوضع مع «تيار المستقبل» وفي الشارح السني تحديدا، الأمر الذي يعمل على تجنبه وتلافيه.

واستبعدت المصادر ان يجازف الثنائي الشيعي في الذهاب إلى الفراغ وخسارة موقعه الرسمي في رئاسة مجلس النواب الذي يمنحه الغطاء والشريعة، مشيرة إلى ان ورقة التمديد في جيب تيار المستقبل وحزب الله الذي يلزم إلى رفض التمديد لكنه لم يخرج بمواقف علنية رافضة، لأنه يعرف دقة المرحلة، وفي حال تلاقي موقفه مع موقف «المستقبل» سيصبح التمديد أمرا واقعا خصوصا أولوية الحزب تتلاقى مع المستقبل في مكافحة التطرف.

إشكاليات سياسية ودستورية تواجه دعوة الهيئات الناخبة

بيروت - د. ناصر زيدان

وافق مجلس الوزراء اللبناني في جلسة الثلاثاء الماضي على دعوة الهيئات الناخبة إلى ممارسة حق الاقتراع على 16 نوفمبر المقبل، ذلك أن ولاية المجلس النيابي الحالي، والمعددة بقانون تنتهي في 20 منه، والقانون الانتخابي المعمول به حاليا (أي قانون الستين) ينص على دعوة الناخبين قبل 90 يوما من تاريخ انتهاء ولاية المجلس. ووزير الداخلية نهاد المشنوق أرسل المرسوم قبل المدة المحددة إلى مجلس الوزراء، لكن هذا المجلس الذي يمارس صلاحية رئيس الجمهورية بموجب المادة 62 من الدستور، لم يجتمع إلا بتاريخ 19/8/2014، وبالتالي فإن التوقيع على مرسوم الدعوة جاء بعد يوم واحد من انتهاء المدة، أي قبل مرور 89 يوما من نهاية الولاية.

التأخير التقني بتوقيع مرسوم الدعوة ربما له ما يبرره، لأن التوقيع على المرسوم بالإناس من صلاحية وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، ولا يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء في الحالات العادية، لولا الشغور الذي يصيب موقع الرئاسة.

يمكن تجاوز إشكالية التأخير ليوم واحد، نظرا للظروف الاستثنائية، ولا يبدو أن أي من المتضررين يمكن أن يراجع مجلس شورى الدولة، الذي جده يملك صلاحية إبطال المرسوم، لأن مقدم طلب المراجعة قد ينتهم بوطنيته، لأنه يسعى إلى إحداث فراغ شامل في مؤسسات الدولة.

في الإشكاليات السياسية لدعوة الهيئات الناخبة، مجموعة من الاعتبارات الجوهرية التي قد تكون لها تداعيات كبرى في الظروف القاسية التي يمر بها لبنان.

أولا: القوى السياسية مشتتة إلى أبعد الحدود، وليست متفككة لا على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري، ولا على تأجيل هذه الانتخابات، ومدة التأجيل.

فالرئيس نبيه بري يشجع المعارضين على التسديد، وهو يعتبر أنه لا لزوم للتمديد لجلس عاقل عن العمل، ولا يقوم بواجباته في التشريع، ولا في المرافقة، ولا في إقناع الناخبين جديدا للجمهورية. وتكتل التغيير والإصلاح يرفض التمديد من دون أن يقدم حلولا واقعية للمعضلة، والنائب وليد جنبلاط يؤدي تمديد تقني قصير لعدم إيفاع البلاد في الفراغ، ريثما يتم انتخاب رئيس للجمهورية، أما قوى 14 آذار التي ترفض القيام بأي عمل تشريعي قبل انتخاب رئيس جديد، فهي ليست متفككة على موضوع التمديد للمجلس النيابي، ولا على مدىه والكيفية. وأضاف: بالنسبة لرئاسة الجمهورية هناك عوامل شخصية دخلت في هذا الموضوع وليست إقليمية أو دولية، هناك شخصيات مسيحية كريمة وثق بخلاقها واعتدالها، للأسف لا يسمحون لهذه الشخصيات بالوصول إلى الرئاسة، فهم يصادرون الموقع، وهذا خطأ كبير، فمثلا ماذا يشكو جان عبيد، فليأتوا بشخصية معتدلة ومتفتحة على الجميع، فعندها يرضى به الجميع وينتهي من هذه المشكلة.

وتمنى الجوزو التوفيق والنجاح لمفتي الجمهورية الجديد الشيخ عبداللطيف دريان، داعيا إلى ضرورة الوقوف إلى جانبه ودعمه لتمكين من تخطي هذه المرحلة الصعبة، لأفقا إلى وجود محاولات كثيرة لضرب صف الطائفية السنية، معتبرا أن خصومنا يسعون إلى تزييق الصف الإسلامي.

وشن الجوزو هجوما عنيفا على رئيس الحكومة العراقية السابق نور المالكي، واصفا إياه بالارهابي، وقال: ان المالكي هو من جاء بداعش إلى العراق، لأنه إرهابي من الطراز الأول وأخطر من داعش، فهو استطاع خلال فترة حكمه تزييق شعب العراق وتقسيمه، وحاول أن يكون مذهبيا وطائفيا أكثر من اللازم والاضاع لبرعات إيران، وعمل على ضرب السنة وأهل السنة في الأنبار، ما أثار موجة غضب شديدة عليه، لذلك ان المسؤول عن داعش هو المالكي، وللأسف ان الغرب وقبل محاسبة المالكي على ما أقدم عليه، يحاسب داعش فقط، فالطائرات الحربية الأميركية بدل ان تصف من يقومون بأعمال خطيرة في العراق يضرب داعش فقط، فلماذا لم يهاجم داعش والنظام السوري في سورية؟ كان يجب أن يكون عادلا وأن يدافع عن الشعب السوري كما يدافع عن الأكراد في العراق اليوم، لكن للأسف الشديد ان أميركا تسعى دائما وراء مصالحها، وان مصالحتها هي البترول في العراق، ولذلك سارعت إلى إرسال طائراتها للدفاع عن الحكم في العراق.



رئيس مجلس الوزراء تمام سلام مستقبلا وفدا من هيئة علماء المسلمين ضم المشايخ عدنان امانة واحمد الكردى وغيره الصلح في السرايا (محمود الطويل)

رئيسا للجمهورية من استثناء إلى قاعدة. ورب سائل لماذا لا يضغط الضاغطون على الحكومة مثلا، كي تلمر الجيش بالتنسيق الذي تلح عليه دمشق وحلفاؤها في بيروت؟ المصادر تجيب «الأنباء» بالقول لأن السبب بسيط وهو ان حكومة تمام سلام تمثل حالة الضرورة لكل الاطراف، وبالتالي لا مصلحة لأحد بضمها إلى حلقة الفراغ الرئاسي الحاصل والمجلس المقرر ان يحصل، فضلا عن ان في هذه الحكومة من يقول لا، دون تردد او وجل.

على صعيد الاستحقاق الرئاسي مازال الوسط السياسي مشغولا بأفكار العماد عون الراجعة لتعديل الدستور من أجل انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة وعلى مرحلتين، طائفية ووطنية وينقل زوار الرئيس نبيه بري عنه قوله انه لولا المهاترات الداخلية والمصالح المتبادلة لكان بإمكان لبنان عضو ركنين هذا الدستور، ولقد اضعنا فرصة ان يكون انتخاب رئيس الجمهورية لبنانيا محضا مجددا رفضه التمديد لمجلس النواب.

وما تجنب بري قوله عن مقترحات عون الدستورية، قاله عضو ركنين هذا الدستور، الذي شكك بإمكان تأجيل الانتخاب الرئاسي إلى حين تعديل الدستور وجعل انتخاب الرئيس من الشعب معتبرا هذا الاقتراح مجرد اجتهاد.

حزب الله لم يخرج عن صمته حيال هذا الموضوع، لكن النائب عن الحزب علي عمار تحدث عن موقف قريب. وعلى مستوى 14 آذار قال الرئيس أمين الجميل بعد لقائه بطيريك الماروني بشارة الراعي ان كل المسيحيين ينظرون إلى انتخاب رئيس جمهورية سوريا مع الجانب السوري. وبدأ من سؤال قائد الجيش امس، عما اذا كان هناك من يريد ان يدمر عرسال ويقتل اللبنانيين والنازحين السوريين، كان نعمة من وضع اقتحام عرسال من قبل الجيش و بالتنسيق مع حزب الله او مع الجيش السوري، مهرا لإبصاله إلى رئاسة الجمهورية، الأمر الذي رفضه وكان الرد برفض فريسي 8 آذار وآخرهم الوزير السابق مروان خير الدين تحويل اختيار قائد الجيش

مصادر سياسية مطلعة بلغت «الأنباء» بأن الحملة على العماد قهوجي تخطى موضوع رئاسة الجمهورية إلى ما هو أكثر الحاحا بالنسبة لفريق الثامن من آذار او هو تنسيق الإجراءات العسكرية والأمنية مع النظام السوري، تنفيذًا للمعااهدات المعقودة بين البلدين، والتي طالب السفير السوري في بيروت علي عبدالكريم علي بتفعيلها أكثر من مرة.

وتكرت المصادر بما كان اعلن عن خطة الاطباقي على «التفريسيين» في عرسال قبل يومين من اندلاع شرارة الأحداث على خلفية اعتقال السوري عماد جمعة، تقوم على اساس الجيش اللبناني وحزب الله من الجانب اللبناني والجيش السوري من الجانب السوري.

لكن يبدو ان العماد قهوجي امتنع عن سلوك هذا الطريق، عندما اندلعت المعارك، رغم الضغوط الميدانية على الجيش، متجنبًا تدمير عرسال ومن فيها من آلاف النازحين السوريين، كما قال امس، الأمر الذي رفضه الرئيس تمام سلام مدعوما من وزراء 14 آذار والوسطيين. وأضافت المصادر لـ «الأنباء» ان معادلة التنسيق بين الجيش والحكومتين طرحت مجددا أثناء محاولة عدد من النازحين العودة إلى بلدتهم، وقد اقلل النظام السوري الحدود بوجههم، مشترط بالتنسيق مع الدوائر اللبنانية الرسمية بهذا الشأن.

وعند زيارة وفد من احزاب 8 آذار إلى دمشق، سمعوا نفس الكلام التنسيقي ويعودتهم التقوا توا وزير الخارجية جبران باسيل، الذي اعلن يومها ان تنظيم مخيمات اللاجئين السوريين لا يمضي إلا بالتنسيق مع الجانب السوري.

وبدا من سؤال قائد الجيش امس، عما اذا كان هناك من يريد ان يدمر عرسال ويقتل اللبنانيين والنازحين السوريين، كان نعمة من وضع اقتحام عرسال من قبل الجيش و بالتنسيق مع حزب الله او مع الجيش السوري، مهرا لإبصاله إلى رئاسة الجمهورية، الأمر الذي رفضه وكان الرد برفض فريسي 8 آذار وآخرهم الوزير السابق مروان خير الدين تحويل اختيار قائد الجيش

شخصية مقيمة في الخارج، طلبت من قائد الجيش العماد جان قهوجي اطلاق الموقوف عماد احمد جمعة، بعد اعتقاله على حاجز الجيش في عرسال، وهو اي قهوجي رفض. ولم تشر الصحيفة إلى هوية هذه الشخصية لكنها تابعت سائلة العماد قهوجي عما اذا كان رفض حقا هذا الطلب. وقد صيغ السؤال وكان المطلوب من الجيش ان يطلق جمعة؟ وأضيف إلى ذلك سؤال آخر حول أسباب تطويق المسلحين للجيش من العاشرة صباحا وحتى الرابعة عصرا، من دون اتخاذ اجراءات فورية لفك الطوق او تأمين خط انسحاب؟

وأخطر ما قيل سؤال عن قصة المجموعة التي قررت الفرار من موقعها في لحظة بدء المعركة والاتحاق بجبهة النصرة، وكيف صودف ان كل المجموعة كانت من لون طائفي معين؟

واعتبر تلفزيون «المستقبل» في هذا القول إشارة طائفية غريبة، وتحدى مقدم احد البرامج السياسية في هذه القناة نديم قطين الصحية ان تذكر اسم الضابط قائد المجموعة، وأين هو اليوم، وعند من هو قيد التوقيف والتحقيق؟ وكشفت قطين ان «الرتيب» المنسوب إليه الاستلام في موقع القتال الذي سقط فيه العقيد نور الدين الجمل والمقدم داني حرب ليس سنيا.. ولم يلتحق بالنصرة، إنما تادعت مقاومته بسبب ما يتعلق بطروف المعركة.

وفي تقدير «المستقبل» ان المطالبة بلجنة تحقيق للإجابة عن هذه الأسئلة هدفه الوحيد اعدام فرحة وصول قهوجي إلى رئاسة الجمهورية.

لكن العماد قهوجي سارع إلى الرد على ما أثارته «السفير» عبر «النهار» حول ملايبات أحداث عرسال سواء كان على الصعيد العسكري او على الصعيد السياسي وطاولت شخصا حيث قال: ان الهجمة كبيرة على شخصيا علما أنني قلت وأكرر أنني لا أرضى بنقطة دم واحدة عسكري او مدني تصلني إلى الرئاسة اذا كان لدي حظ بالرئاسة، اصلا نهيت إلى مشكلة عرسال مرات عدة قبل المحاكمة التي شكلت مطلحة حقيقية وكبيرة وعمدا

قهوجي: كان البعض يريدني أن أدمر عرسال لأصل إلى رئاسة الجمهورية

مصادر سياسية لـ «الأنباء»: الحملة على قهوجي تتخطى الرئاسة إلى امتناعه عن التنسيق الميداني مع جيش النظام السوري انسجاما مع موقف حكومة تمام سلام

الجميل: اقتراحات كتلة عون عجيبة غريبة

شانت جنجنيان لـ «الأنباء»: عقارب الساعة لن تعود للوراء وواهم من يعتقد أن 14 آذار قد تستسلم لسياسة التعطيل

بيروت - زينة مطارة

رأى عضو كتلة نواب رجلة وتكتل القوات اللبنانية النائب شانت جنجنيان ان إصرار العماد عون على بدعة تعديل الدستور ليضار إلى انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، لا يقل خطورة على المسيحيين عن كل خياراته منذ ان تولى رئاسة الحكومة العسكرية حتى تاريخه، مشيرا إلى ان توقيت هذا الطرح في زمن الاستحقاق الرئاسي ومن خاراج العقد المادي للمجلس النيابي، هو مضیعة للوقت لا تخدم سوى مصالح الأنظمة الإقليمية

وقبل بث «جبهة النصرة» شريطا مصورا يظهر عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي المحتجزين لديها، أمل رئيس مجلس الوزراء تمام سلام «من الجميع التعامل مع هذا الملف بدقة»، معتبرا أن حراك «الهيئة» جاء في هذا السياق، وقال سلام في درشة مع «المستقبل»: «هم مشكورون على جهودهم، لاسيما أنه لم تظهر لديهم أي رغبة في تسجيل أي مكاسب خلال تعاطيهم مع هذا الملف»، الذي شدد على كونه «ليس يتطلق الكتير من العنانية والدراية والدقة والتكتم لأنه يتعلق بجنود يداغون عن الوطن ليس لأنهم يتبنون التي هذه الفئة أو تلك، بل لأنهم مؤمنون بلبنان»، وأكد في هذا السياق وجوب «الحرص على سلامتهم واستعادتهم بشكل يتطلب عناية خاصة بعيدا عن مزيدات من هنا أو مواقف من هناك»، داعيا إلى عدم تحول هذا الملف إلى سادة للتنازل اليومي «لأنه يحتاج إلى علاج موضوعي طويل النفس وإلى الصبر والناة، بحيث لا يجوز تبسيطه بين يوم وآخر و بين جهة وأخرى».

وعما يتردد عن وساطة تركية أو قطرية في سبيل طلاق العسكريين أثر سلام عدم الإفصاح عن أي معطى من معطيات هذا الملف، موضحا أنه يفضل «التكتم حرصا على نجاح الجهود المبذولة في هذا الصدد». وختم بالتذكير بما قاله «من كلام واضح أمام أهالي المفقودين الذين كانوا يدورهم متفهمين، لاسيما ان القضية تتعلق بابنائهم»، مجددا الدعوة في هذا الإطار إلى «الابتعاد عن السباقات الإعلامية أو السياسية لاسترداد العواطف التي لا تفيده».

وأوضح أنه من المبكر الحصول على جواب فوري، لكن من المؤكد ان هذه القضية تواجه تعقيدات كبيرة، خصوصا بعد الحملة التي اطلقها فريق الثامن من آذار ضد قيادة الجيش عبر سلسلة تساؤلات من خلال جريدة «السفير».

وقد ذكرت الصحيفة ان هناك



شانت جنجنيان

والعاملين على تقديم مصالح النظامين السوري والإيراني على مصلحة اللبنانيين بشكل عام والمسيحيين بشكل خاص، كما انه يعلم ايضا ان حظوظه بالوصول إلى رئاسة الجمهورية لا تتعدي حظوظ وثام وهاب بان يصبح سيد قصر بعيدا او السرايا الحكومي او رئيسا لمجلس النواب، لذلك يعتبر جنجنيان ان الاقتراح العوني بتعديل الدستور كتابة عن عملية غش كبيرة تحمل في خلفياتها اسس الدستور كتابة عن اقتراحه بتعديل الدستور، لن يلقى إلا اهتمام المعنيين بضرر الانتخابات الرئاسية،

ولحلفائهم في لبنان، وكتابة عن محاولة برتقالية يائسة لحرف الإهتمامات عن انتخاب رئيس وأخذ المجلس النيابي إلى مواجهات سياسية بين أعضائه لا تنتهي بأشهر قليلة. ولفت جنجنيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن المشكلة مع العماد عون هي أنه لا يرى خلف طروحاته سوى صورته جالسا على كرسي رئاسة الجمهورية، ضاربا عرض الحائط بما ستلحقه تلك الطروحات من ضرر على المسيحيين بمثل ما ألحقته بهم ورقة التفاهم لجهة تغطية السلاح غير الشرعي، مشيرا إلى أن أكثر ما يدعو

ولحلفائهم في لبنان، وكتابة عن محاولة برتقالية يائسة لحرف الإهتمامات عن انتخاب رئيس وأخذ المجلس النيابي إلى مواجهات سياسية بين أعضائه لا تنتهي بأشهر قليلة. ولفت جنجنيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن المشكلة مع العماد عون هي أنه لا يرى خلف طروحاته سوى صورته جالسا على كرسي رئاسة الجمهورية، ضاربا عرض الحائط بما ستلحقه تلك الطروحات من ضرر على المسيحيين بمثل ما ألحقته بهم ورقة التفاهم لجهة تغطية السلاح غير الشرعي، مشيرا إلى أن أكثر ما يدعو